"تطبيق الحكومة الإلكترونية وأثره على ملاءمة معلومات التقارير المالية في الوحدات الحكومية"

The Application of E-Government and its impact on the relevance of financial reporting information in government units

علاء الدين أحمد محمد علي ♦[1] إسماعيل عثمان شريف [2]

1- جـــــــامعة كردفان (السودان)، البريد الالكتروني: alaaeldin8383@gmail.com

2- جامعة ام درمان الإسلامية (السودان)، البريد الالكتروني: ioosman55@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/03/03 تاريخ القبول: 2021/04/11 تاريخ النشر: 2021/07/20

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير الحكومة الإلكترونية على ملاءمة معلومات التقارير المالية في الوحدات الحكومية، افترضت الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحكومة الإلكترونية وملاءمة معلومات التقارير المالية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من المدراء الماليين والمراجعين الداخليين والمحاسبين والماليين والتقنيين والمتحصلين بالوحدات الولائية برئاسة الولاية التابعة لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي بولاية شمال كرفان، عبر برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS. توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: تطبيق الحكومة الإلكترونية جعل معلومات التقارير المالية تأتي في الوقت المناسب، تطبيق الحكومة الإلكترونية جعل معلومات التقارير المالية في الوحدة تتمتع بقدرة تنبؤيه عالية بالمستقبل، تطبيق الحكومة الإلكترونية ساهم في رفع جودة الخدمات المقدمة بالوحدة. أوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بالتوسع في تغطية الخدمات الإلكترونية، زيادة الاهتمام بتطوير الاجراءات المحاسبية بشكل دوري تماشياً مع التطورات التكنولوجية، زيادة الاهتمام بتدريب وتأهيل الكادر البشري لمواكبة التطورات المحاسبية التكنولوجية المتسارعة.

الكلمات المفتاحية: الحكومة الإلكترونية، الملاءمة، التقارير المالية، الوحدات الحكومية

Abstract:

The study aimed to know the effect of e-government on the relevance of Financial reporting information in government units. The study assumed that there is a statistically significant relationship between e-government and the appropriateness of financial reporting information. The study used the descriptive and analytical approach, and the study population consisted of financial managers, internal auditors, accountants, financiers, technicians, and holders in the state units headed by the state affiliated to the Ministry of Finance and Economic Planning in North Kordofan State. Via the SPSS. The study found the following results: The e-government application made the financial reporting information come in a timely manner, the e-government application made the financial reporting information in the unit enjoy a high predictive capacity for the future, the e-government application

♦ المؤلف المرسل .

contributed to raising the quality of services provided in the unit. The study recommended increasing interest in expanding coverage of electronic services, increasing interest in developing accounting procedures periodically in line with technological developments, increasing interest in training and qualifying human cadres to keep pace with the rapid technological accounting developments.
Keywords: E-Government, relevance, financial reporting, government units.

المقدمة.

يشهد العالم تغيرات سريعة ومتلاحقة في بيئة الأعمال العالمية المعاصرة و مع دخول عصر الثورة المعلوماتية أصبح لزاماً علي المنشآت أن تواكب متطلبات الثورة الرقمية للمنافسة وللتهيئة للاندماج في الاقتصاد العالمي الذي تتزايد فيه حدة المنافسة، مما أوجب علي علم المحاسبة التأثير والتأثر بهذه التطورات ومن هنا نبعت فكرة ربط مفهوم الحكومة الإلكترونية وتأثيرها علي ملاءمة معلومات التقارير المالية، حيث نجد أن الهدف الأساسي للمحاسبة هو إعداد معلومات مالية عن المنشاة لمقابلة احتياجات صانعي القرارات سواء من داخل المنشاة أو خارجها، كما أن التقارير المالية تعد من المخرجات الرسمية والنهائية للنظام المحاسبي سواء كانت تقارير خاصة أو عامة، حيث إن البيانات التي يتم تجميعها ومن ثم إخراجها في شكل معلومات داخل التقارير المالية تدل علي أهمية الأرقام التي تحتويها تلك التقارير باعتبارها الإبلاغ المالي بجميع الأحداث والعمليات المالية التي تمت خلال فترة معينة، لذا نجد أن الإطار المفاهيمى للمحاسبة قام بوضع خصائص الجودة للمعلومات المحاسبية بصورة عامة والملاءمة كخاصية من خصائص جودة المعلومات المحاسبية، نظراً لتأثير هذه الخصائص المباشر علي القرارات والوظائف الإدارية المختلفة.

مشكلة الدراسة.

ظهر مفهوم الحكومة الإلكترونية ودخل حيز التطبيق وقد أحدث العديد من التغيرات في مجالات وعلوم عديدة تأثرت به وأثر فيها، ومجال المحاسبة ضمن هذه المجالات، وبناءاً على ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الحكومة الإلكترونية وملاءمة معلومات التقارير المالية بوزارة المالية.

نموذج الدراسة.

تم تكوين نموذج الدراسة بالاعتماد على الأدبيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة والدراسات السابقة، ويحدد المتغيرات الرئيسية للحكومة الإلكترونية وملاءمة معلومات التقارير المالية بوزارة المالية.

فرضية الدراسة.

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الحكومة الإلكترونية وملاءمة معلومات التقارير المالية بوزارة المالية.

أهداف الدراسة.

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1/ التعرف على مفهوم وأهمية وأهداف الحكومة الإلكترونية.

2/ الوقوف على مفهوم وأنواع خصائص جودة معلومات التقارير المالية وبصفة خاصة ملاءمة معلومات التقارير المالية.

3/ دراسة أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على ملاءمة معلومات التقارير المالية.

أهمية الدراسة.

تتمثل أهمية الدراسة العلمية والعملية في الاتي:

الأهمية العلمية.

تتمثل في توضيح مفهوم الحكومة الإلكترونية وملاءمة معلومات التقارير المالية وذلك لإثراء المكتبة العلمية، والباحثين لسد فجوة هذه الدراسة.

الأهمية العملية.

تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة اختبار أثر الحكومة الإلكترونية على ملاءمة معلومات التقارير المالية بوزارة المالية، وتقديم نتائج وتوصيات الدراسة لمتخذي القرار بالوزارة للاستفادة منها في سد الفجوات وتطوير الأداء، وإبراز أفكار حديثة متعلقة بتطوير الأداء.

1.الإطار النظري للدراسة

1.1. مفهوم الحكومة الإلكترونية.

عرفت الحكومة الإلكترونية بأنها استخدام التكنولوجيا وخاصة تطبيقات الإنترنت المبينة على شبكات المواقع الإلكترونية لدعم وتعزيز الحصول على المعلومات الحكومية وتوصيلها وخدمة المواطنين وقطاع الأعمال والموظفين والدوائر الحكومية الأخرى بشفافية عالية وبكفاءة عالية وبعدالة. (عامر، 2007م). وعرفها برنامج الأمم المتحدة بأنها عبارة عن توظيف استخدام الإنترنت والشبكة العنكبوتية العالمية لتوصيل المعلومات والخدمات الحكومية للمواطنين. (الهوش، 2006م).

2.1.أهمية الحكومة الإلكترونية.

تكمن الأهمية من خلال الإشارة إلى الفوائد المتوقعة من تطبيقاتها والتي تشمل المواطن والتاجر والدوائر الحكومية المختلفة والشركات المحلية ومن أبرز هذه الفوائد ما يلي (حجازي، 2008م).

- أداء أفضل الخدمات وبتكلفة أقل.
- توفير شفافية عالية في المنشأة.
- ربح الأعمال المتشابهة وربط الإجراءات ذات العلاقة ببعضها البعض.
- توظيف أفضل الكوادر البشرية.
- توفير خدمات حكومية أفضل وعلى مدار الساعة طوال السنة، مما يعنى أن بعض الخدمات قد تتوفر للمواطن أو الشركات حتى خلال الإجازات.
- تقديم خدمات التقنية في الدولة والتي سوف تسهم حتماً في تطوير التقنية داخلياً.

3.1. ملاءمة معلومات التقارير المالية.

للمعلومات المحاسبية خصائص للجودة من بين هذه الخصائص ملاءمة المعلومات المحاسبية، وقد تعددت تعريفاتها ايضاً فقد عرفت بانها: قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدمي المعلومات

التأثير عليه، وهي قدرة المعلومات لإيجاد فرق في اتخاذ القرار (علي، 1988م). كما عرفت ايضاً بانها: تلك المعلومات التي تؤثر على سلوك متخذ القرارات وتجعله يتخذ قرار يختلف عن ذلك القرار الذي كان يمكن اتخاذه في حالة غياب هذه المعلومات (صلاح، 2000م). وعرفت ايضاً بانها: تلك المعلومات القادرة على احداث فرق في القرارات من خلال مساعدة مستخدمي المعلومات على تكوين تنبؤات عن النتائج المستقبلية او تغيير التنبؤات السابقة وتصحيحها (ناصر، 2009م). ويتضح من ذلك ان المعلومات المحاسبية الملائمة هي التي لها قيمة تنبؤية عالية بالمستقبل، قيمة استرجاعية، وتأتي في التوقيت المناسب، وهذه المفاهيم تمثل الخصائص الفرعية للملاءمة ويمكن توضيحها في النقاط التالية.

1.3.1. القيمة التنبؤية.

وتعني مقدرة المعلومات علي تحسين مقدرة متخذي القرار على التنبؤ بنتائج الاحداث المتوقعة مستقبلاً وفقاً لنتائج الماضي والحاضر، فالمعلومات الملاءمة هي التي تساعد في التنبؤ بالعوائد المرتبطة بالنشاط المستقبلي ومخاطرة (قاسم، 2003م). وان خاصية القيمة التنبؤية لا يقصد بها ان تكون للمعلومة قيمة تنبؤية في حد ذاتها، وانما تكون امكانية الاعتماد عليها كأساس لعمل التنبؤ في المستقبل من قبل متخذ القرار (الشيرازي، 1999م).

2.3.1. القيمة الاسترجاعية.

تكون للمعلومات المحاسبية قيمة استرجاعية عندما يكون لها القدرة على تغيير او تصحيح توقعات حالية او مستقبلية وتستخدم في تقييم نتائج القرارات المبنية على التوقعات، كما تؤدي الي تخفيض درجة عدم التأكد لدى متخذ القرار (الصعيد، 2003م).

3.3.1. التوقيت المناسب.

ويقصد بالتوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية توفير المعلومات في حينها، اي لكي تكون المعلومات ملاءمة يجب ان تقدم لمستخدميها في الوقت المناسب (الصبيح، 2001م).

2.الإطار التجريبي للدراسة.

المنهج المقترح في معالجة مشكلة الدراسة المنهج الوصفي الذي يقوم علي جمع البيانات وتصنيفها وتدوينها ومحاولة تفسيرها وتحليها من اجل قياس ومعرفه تأثير العوامل على أحداث الظاهرة محل الدراسة، بالإضافة إلى التحليل الإحصائي لاستبيان الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة.

مجتمع الدراسة يقصد به جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحثين أو جميع الأفراد، ويتكون مجتمع الدراسة من المدراء الماليين والمراجعين الداخليين والمحاسبين والماليين والتقنيين والمتحصلين بالوحدات الولائية برئاسة الولاية التابعة لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي بولاية شمال كردفان، حيث يتم الاعتماد على عينة غير احتمالية (عينة ميسرة) لأنها تتيح للباحثين جمع البيانات من أعضاء المجتمع الموجودين في ظروف مريحة للباحث لجمع البيانات (أوما سيكاران، 2009م).

حجم عينة الدراسة:

تم اختيار حجم العينة من مجتمع الدراسة المتمثل في الوحدات الولائية برئاسة الولاية التابعة لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي بولاية شمال كردفان حيث كان مجتمع الدراسة مكون من 470 مفردة، ومن ثم تم استخدام معادلة ريتشارد جيجر لتحديد حجم العينة وكان الحجم 211 مفردة.

$$n = \frac{\left(\frac{z}{d}\right)^2 \times (0.50)^2}{1 + \frac{1}{N}\left[\left(\frac{z}{d}\right)^2 \times (0.50)^2 - 1\right]}$$

حيث أن:

N : حجم المجتمع.

Z: الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة (0.95) وتساوي (1.96).

Q: نسبة الخطأ وتساوي (0.05).

P : نسبة توفر الخاصية والمحايدة وتساوي (0.50).

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

- الإحصاء الوصفي: لوصف خصائص العينة.
- كرو نباخ ألفا: قياس الموثوقية والاتساق الداخلي للمتغيرات الرئيسية للدراسة.
- التحليل العاملي الاستكشافي: لقياس الاختلافات بين العبارات التي تقيس كل متغير من متغيرات الدراسة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية: لتحديد الأهمية النسبية لاستجابة أفراد العينة تجاه محاور وأبعاد أداة الدراسة.
- ارتباط بيرسون: لمعرفة درجة الارتباط بين المتغيرات الرئيسية.
- أسلوب الانحدار المتعدد.

تحليل البيانات:

تم جمع البيانات من الميدان عن طريق الاستبانة الموجه لعينة من (470) مفرده حيث تم توزيع (211) استبانة، تمكن الدارسين من الحصول على (195) استبانة من جملة الاستبانات الموزعة بنسبة (92.4%) ولم تسترد (16) استبانات بنسبة (7.6%) من تم عمل تنظيف للبيانات للتخلص من البيانات المفقودة.

التحليل الوصفي للمتغيرات الديموغرافية:

احتوت البيانات الشخصية علي ستة عناصر هي العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المؤهل المهني، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة

جدول رقم (1)

يبين الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

المتغير	بيان	العدد	النسبة
العمر	أقل من 30 سنة	27	13.8
	30 وأقل من 40 سنة	82	42.1
	40 وأقل من 50 سنة	47	24.1
	50 سنة فأكثر	39	20.0
المجموع		195	%100
المؤهل العلمي	بكالوريوس	107	54.9
	دبلوم عالي	19	9.7
	ماجستير	37	19.0
	أخرى	32	16.4
المجموع		**195**	**%100**
التخصص العلمي	محاسبة	111	56.9
	اقتصاد	36	18.5
	إدارة أعمال	24	12.3
	علوم حاسوب	14	7.2
	نظم معلومات	3	1.5
	دراسات مصرفية ومالية	7	3.6
المجموع		**195**	**%100**
المؤهل المهني	زمالة المحاسبين القانونيين السودانية	13	6.7
	زمالة المحاسبين القانونيين العربية	3	1.5
	زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية	1	0.5
	زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية	5	2.6
	أخرى	173	88.7
المجموع		**195**	**%100**
المسمى الوظيفي	مدير مالي	22	11.3
	مراجع داخلي	32	16.4
	محاسب	63	32.3
	مالي	18	9.2
	تقني	14	7.2
	متحصل	22	11.3

	أخرى	24	12.3
المجموع		195	%100
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	22	11.3
	6-10 سنوات	42	21.5
	11-15 سنة	47	24.1
	16-20 سنة	34	17.4
	21 سنة فأكثر	50	25.6
المجموع		195	%100

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2021م

يلاحظ من الجدول رقم (1) أعلاه والذي يوضح توزيع مفردات العينة حسب الخصائص الديموغرافية، وقد اظهر التحليل توزيع مفردات العينة حسب العمر و يتضح من الجدول أن الفئة 30 وأقل من 40 سنة شكلت نسبة (42.1%)، وهي اكبر نسبة، بينما شكلت الفئة 40 وأقل من 50 سنة نسبة بلغت (24.1%)، والفئة 50 سنة فأكثر بلغت نسبة (20.0%)، وأخيرا الفئة اقل من30 سنة بلغت نسبة (13.8%)، ويشير ذلك إلي أن عملية التوظيف الجديد في الوزارة ضعيفة في الفترات القريبة السابقة، أما متغير المؤهل العلمي فقد بلغت نسبة حملة درجة البكالوريوس نسبة (54.9%)، وتشكل اكبر نسبة يليها حملة درجة الماجستير بنسبة (19.0%)، ثم حملة الشهادات الأخرى بنسبة (16.4%) وأخيرا حملة درجة الدبلوم العالي بنسبة (9.7%)، ويشير ذلك إلي أن الوزارة تعتمد بشكل كبير علي حملة البكالوريوس، أما متغير التخصص العلمي فقد بلغ تخصص المحاسبة نسبة (56.9%)، وتشكل أكبر نسبة يليها تخصص الاقتصاد بنسبة (18.5%)،

ثم إدارة الأعمال بنسبة (12.3%)، ثم علوم الحاسوب بنسبة (7.2%)، ثم الدراسات المصرفية والمالية بنسبة (3.6%)، وأخيراً نظم المعلومات بنسبة (1.5%)، ويشير ذلك إلي أن الوزارة تولي اهتمام كبير لتخصص المحاسبة وان هناك اهتمام بالجانب التقني كما هو واضح في تخصص علوم الحاسوب، أما متغير المؤهل المهني فقد بلغ مؤهل أخرى نسبة (88.7%)، ثم يليه زمالة المحاسبين القانونيين السودانية بنسبة (6.7%)، ثم زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية بنسبة (2.6%)، ثم زمالة المحاسبين القانونيين العربية بنسبة (1.5%)، وأخيراً زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية بنسبة (0.5%)، ويشير ذلك إلي أن هناك اهتمام بالمؤهلات الأكاديمية اكثر من المهنية، أما متغير المسمى الوظيفي فقد بلغت وظيفة محاسب نسبة (32.3%)، وتشكل اكبر نسبة، يليها وظيفة مراجع داخلي حيث بلغت نسبة (16.4%)، بينما بلغت أخرى نسبة (12.3%)، ويليها وظيفة مدير مالي ومتحصل على التوالي حيث بلغت نسبتهم (11.3%)، ويليها وظيفة مالي بنسبة (9.2%)، ويليها وظيفة تقني بنسبة (7.2%)، ويشير ذلك إلي أن العمل داخل الوزارة يعتمد علي وظيفة المحاسب بشكل كبير، أما متغير سنوات الخبرة فقد بلغت الفئة 21 سنة فأكثر نسبة (25.6%)، وتشكل اكبر نسبة، يليها الفئة من 11 إلى 15 سنة بنسبة (24.1%)، بينما بلغت الفئة 6 إلى 10 سنوات نسبة (21.5%)، بينما بلغت الفئة 16 إلى 20 سنة نسبة (17.4%)، أخيرا الفئة اقل من 5

سنوات بلغت نسبة (11.3%)، وتشير النسبة الكبيرة في الفئة 21 سنة فأكثر إلي أن أفراد العينة ذوي خبرات عملية كبيرة.

التحليل العاملي الاستكشافي.

يستخدم هذا النوع من التحليل في الحالات التي تكون فيها العلاقات بين المتغيرات والعوامل الكامنة غير معروفة وبالتالي فإن التحليل العاملي يهدف إلى اكتشاف العوامل التي تصف المتغيرات ولاختبار الاختلافات بين العبارات التي تقيس كل متغير من متغيرات الدراسة، حيث تقوم عملية التحليل العاملي بتوزيع عبارات الاستبانة على متغيرات معيارية يتم فرضها وتوزع عليها العبارات التي تقيس كل متغير على حسب انحرافها عن الوسط الحسابي وتكون العلاقة بين المتغيرات داخل العامل الواحد أقوى من العلاقة مع المتغيرات في العوامل الأخرى، وتحقق طريقة التباين الأقصى Varimax لتدوير المحاور عمودياً ذلك الهدف على نحو كبير ويمكن الحكم على أن متغير ما ينتمي إلى مكون معين من خلال تحميله loading على ذلك العامل وكلما زادت القيمة المطلقة للتحميل زادت المعنوية الإحصائية.

وبمراعاة الشروط التي حددها (Churchill, 1979) التي تتمثل في النقاط التالية:

- وجود عدد كافي من الارتباطات ذات دلالة إحصائية في مصفوفة الدوران.
- ألا تقل قيمة (KMO) عن 60% لتناسب العينة.
- ألا تقل قيمة اختبار (Bartlett's Test of Sphericity) عن الواحد.
- أن تكون قيمة الاشتراكات الأولية (Communities) للبنود أكثر من 50%، (http: Fascination
- ألا يقل تشبع العامل عن 50%، مع مراعاة عدم وجود قيم متقاطعة تزيد عن 50% في العوامل الأخرى.

- ألا تقل قيم الجذور الكامنة (Eigen values) عن الواحد.

أي وجود عدد كافي من الارتباطات ذات دلالة إحصائية في مصفوفة الدوران، وان لا تقل قيمة KMO عن 0.60%، تناسب العينة، وان لا تقل قيمة اختبار Bartlett's Test of Sphericity عن الواحد صحيح، وان تكون الاشتراكات الأولية communities للبنود أكثر من 0.50%، وان لا يقل تشبع العامل عن0.50% مع مراعاة عدم وجود قيم متقاطعة تزيد عن 50% في العوامل الأخرى، وان لا تقل قيم الجزر الكامن عن الواحد.

التحليل العاملي الاستكشافي للمتغير المستقل الحكومة الإلكترونية.

تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في إجراء عملية التحليل العاملي الاستكشافي لعبارات المتغير المستقل الحكومة الإلكترونية، حيث بلغت عباراته (7) عبارات تم إخضاعها لعملية التحليل، حيث تم تدوير العوامل بأحد طرق التدوير المتعامد وهى varimax لتحميل المتغيرات على العوامل الأكثر ارتباطاً بها وبحيث تكون العوامل مستقلة عن بعضها تماماً ولقد أظهر التحليل مصفوفة

العوامل المدارة rotated Component matrix، وبعد التحليل العاملي وتدوير العبارات تم حذف بعضها وتبقي الأخر، وذلك كما مبين في الجدول ادناه رقم (2) التالي.

جدول رقم (2)

يوضح التحليل العاملي للحكومة الإلكترونية:

المحور	العبارات	نسبة التدوير
الحكومة الإلكترونية	تطبيق الحكومة الإلكترونية يوفر سهولة الوصول للبيانات والمعلومات المحاسبية	.747
	تطبيق الحكومة الإلكترونية يساهم في رفع مستوي تفاعل ومشاركة الجمهور مع الخدمات المقدمة	.683
	تطبيق الحكومة الإلكترونية يقلل من الوقت المستغرق لتقديم الخدمات مما يحقق رضا المستفيدين من الخدمات	.638
	تطبيق الحكومة الإلكترونية يساهم في تحقيق المرونة أثناء تقديم الخدمات	.717
	تطبيق الحكومة الإلكترونية يعمل علي التخفيض من تكاليف الاتصال وتبادل المعلومات	.740
	تطبيق الحكومة الإلكترونية يساهم في رفع جودة الخدمات المقدمة بالوحدة	.666
	تطبيق الحكومة الإلكترونية يزيد من التوسع في تغطية الخدمات الإلكترونية بالوحدة	.687
KMO	**.794**	
الجذر الكامن	**540.153**	
نسبة التباين	**63.522**	

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2021م

يتبين من الجدول رقم (2) أعلاه انه تم تكوين مصفوفة التدوير بين المتغيرات الأصلية في الدراسة للمتغير المستقل الحكومة الإلكترونية وعدد عباراته (7) عبارات، وتم استخدام نقطة حذف بمقدار (0.50) أي بمراعاة عدم وجود قيم متقاطعة تزيد عن قيمة (0.50) وحيث أن قيم الاشتراكات الأولية لا تقل عن (0.60) والتشعبات لا تقل عن(0.50) وقيمة KMO لا تقل عن (0.60) للمحور وقيمة الجزر الكامنة لا تقل عن الواحد الصحيح، وتفسر تلك المكونات مجتمعة (63.522%) من التباين لعبارات المحور، وهى نسبة تزيد عن (0.60%) و التي تعتبر جيدة في البحوث الاجتماعية وفقاً (Hair,J.F, 1998).

التحليل العاملي الاستكشافي للمتغير التابع ملاءمة معلومات التقارير المالية:

جدول رقم (3)

يوضح التحليل العاملي لمتغير ملاءمة معلومات التقارير المالية.

المحور	العبارات	نسبة التدوير
ملاءمة معلومات التقارير المالية	معلومات التقارير المالية في وحدتكم تأتي في الوقت المناسب	.899
	تتمتع معلومات التقارير المالية في وحدتكم بقدرة تنبؤية عالية بالمستقبل	.785
	معلومات التقارير المالية في وحدتكم تمكن الادارة من تقييم قراراتها المتخذة سابقاً	.797
	معلومات التقارير المالية في وحدتكم تتميز بالسهولة والفهم والخلو من التعقيد	.833
	معلومات التقارير المالية في وحدتكم تعمل علي تحقيق اهداف الوحدة والتعرف علي اتجاه ادائها ونجاحها مستقبلاً	.760
	وجود تقارير بصورة منتظمة في وحدتكم بعكس سلامة وصحة النظام المحاسبي المستخدم	.717
	معلومات التقارير المالية بوحدتكم قابلة لقياس قيمتها بهدف مقارنتها مع تكلفة الحصول عليها	.793
KMO	**.814**	
الجذر الكامن	**694.133**	
نسبة التباين	**65.931**	

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2021م

يتبين من الجدول رقم (3) أعلاه انه تم تكوين مصفوفة التدوير لمحور ملاءمة معلومات التقارير المالية

المكون من (7) عبارات، حيث تم استخدام نقطة حذف بمقدار (0.50) أي بمراعاة عدم وجود قيم متقاطعة تزيد عن قيمة (0.50) وحيث أن قيم الاشتراكات الأولية لا تقل عن (0.50) والتشبعات لا تقل عن (0.50) وقيمة KMO لا تقل عن (0.60) للمحور وقيمة الجزر الكامنة لا تقل عن الواحد الصحيح، وتفسر تلك المكونات مجتمعة (65.931%) من التباين لعبارات المحور، وهى نسبة تزيد عن (0.60%) و التي تعتبر جيدة في البحوث الاجتماعية وفقاً (Hair,J.F, 1998).

تحليل الاعتمادية:

يستخدم تحليل الاتساق للعثور على الاتساق الداخلي للبيانات ويتراوح من (0 إلى 1)، تم احتساب قيمة (ألفاك ونباخ) للعثور على اتساق البيانات الداخلي، إذا كانت قيم معامل ألفاك ونباخ أقرب إلي(1) يعتبر الاتساق الداخلي للمتغيرات كبير، ولاتخاذ قرار بشأن قيمة الفاكرنباخ المطلوبة يتوقف ذلك على

الغرض من البحث ففي المراحل الأولى من البحوث الأساسية تشير (Nunnally,1967) إلى أن المصداقية من (0.50–0.60) تكفي وأن زيادة المصداقية لأكثر من (0.80) وربما تكون إسراف، أما (Hair et al, 2010) اقترح أن قيمة ألفاكرونباخ يجب أن تكون أكثر من (0.70)، ومع ذلك يعتبر ألفاكرونباخ من (0.50) فما فوق مقبولة أيضًا في الأدب (Bowling, 2009)، والجدول رقم (4) أدناه يوضح نتائج اختبار ألفاكرونباخ (Cronbach's alpha) بعد إجراء التحليل العاملي.

جدول رقم (4)

معامل الاعتمادية ألفاكرونباخ لمتغيرات الدراسة بعد التحليل العاملي الاستكشافي:

اسم المتغير	المحاور	عدد العبارات	ألفاكرونباخ
المتغير المستقل	الحكومة الإلكترونية	7	.833
المتغير التابع	ملاءمة معلومات التقارير المالية	7	.755

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2021م

متوسطات وانحرافات متغيرات الدراسة:

جدول رقم (5)

يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة.

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الحكومة الإلكترونية	4.3233	.64845
ملاءمة معلومات التقارير المالية	4.1166	.61177

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2021م

تظهر نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة في الجدول رقم (5) أعلاه أن اتجاهات عينة

الدراسة كانت إيجابية نحو اغلب الفقرات التي تقيس متغيرات الدراسة و يوضح ذلك الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة، ويلاحظ من الجدول أن الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير المستقل الحكومة الإلكترونية بلغ (الوسط الحسابي = 4.3233، والانحراف المعياري= 64845.)، ويلاحظ أن الوسط الحسابي لمتغيرات الدراسة اكبر من الوسط الفرضي المستخدم في برنامج التحليل الإحصائي (والانحراف المعياري اقل من نصف الوسط الحسابي) مما يشير إلي قوة متغيرات الدراسة.

أما المتغير التابع، ملاءمة معلومات التقارير المالية بلغ (الوسط الحسابي = 4.1166، والانحراف المعياري = 61177.)، ويلاحظ أن الوسط الحسابي لمتغيرات الدراسة أكبر من الوسط الفرضي المستخدم في برنامج التحليل الإحصائي (والانحراف المعياري اقل من نصف الوسط الحسابي) مما يشير إلى قوة متغيرات الدراسة.

الارتباطات بين متغيرات الدراسة:

يجري تحليل الارتباطات على بيانات الدراسة الميدانية للوقوف على الصورة المبدئية للارتباطات البينية بين متغيرات الدراسة، فكلما كانت درجة الارتباط قريبة من الواحد الصحيح فان ذلك يعنى أن الارتباط قوياً بين المتغيرين وكلما قلت درجة الارتباط عن الواحد الصحيح كلما ضعفت العلاقة بين المتغيرين وقد تكون العلاقة طردية أو عكسية، وبشكل عام تعتبر العلاقة ضعيفة إذا كانت قيمة معامل الارتباط اقل من (0.30) ويمكن اعتبارها متوسطة إذا تراوحت قيمة معامل الارتباط بين (0.30) إلى (0.70) و تعتبر العلاقة قوية إذا كان معامل الارتباط أكثر من (0.70) الجدول رقم (6) ادناه يوضح الارتباطات بين متغيرات الدراسة.

جدول رقم (6)

الارتباطات بين متغيرات الدراسة

Person's Correlation Coefficient for All Variables

المتغيرات	الحكومة الإلكترونية	ملاءمة معلومات التقارير المالية
الحكومة الإلكترونية	1	
ملاءمة معلومات التقارير المالية	.766**	1

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2021م

يلاحظ من الجدول رقم (6) أعلاه نجد أن المتغير المستقل الحكومة الإلكترونية يرتبط إيجابيا وبصورة معنوية قوية مع بالمتغير التابع ملاءمة معلومات التقارير المالية حيث كانت قيمة الارتباط = (**.766).

اختبار الفرضيات:

تناقش هذه الجزئية نتائج اختبار فرضية الدراسة بعد التحليل العاملي للبيانات، وتم استخدام اختبـــار تحليل الانحدار المتعدد والذي يهدف إلى التعرف على تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.

اختبار الفرضية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الحكومة الإلكترونية وملاءمة معلومات التقارير المالية بوزارة المالية.

جدول رقم (7)

يوضح نتائج اختبار فرضية الدراسة

المتغيرات	**ملاءمة معلومات التقارير المالية**	
	Beta	Sig
الحكومة الإلكترونية	.764	.000
R^2	.667[a]	
Adjusted R^2	.545	
$\triangle R^2$	.530	
F change	61.533	
Sig	.000	

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2021م

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد للتعرف على أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على ملاءمة معلومات التقارير المالية، ومن خلال تحليل الانحدار تم التوصل إلى أنه توجد علاقة إيجابية بين تطبيق الحكومة الإلكترونية وملاءمة معلومات التقارير المالية، حيث بلغت قيمة بيتا (.764) ومستوى المعنوية (.000) وكانت قيمة مستوى الدلالة اقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) في هذه الدراسة. وقد أشار اختبارF إلي أن نموذج الانحدار ذو دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (61.533) بمستوى دلالة (sig =.000) وهي اقل من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة (0.05) ، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في معامل التحديد (R^2) فقد بلغت ($.667^a$) مما يشير إلى أن 67% تقريباً من التغيرات في الحكومة الإلكترونية تفسرها ملاءمة معلومات التقارير المالية وتبقى 33% تفسرها عوامل أخرى، وبناءاً على ذلك نجد أن الفرضية القائلة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحكومة الإلكترونية وملاءمة معلومات التقارير المالية بوزارة المالية. قد دُعمت وتحققت.

الخاتمة

نتائج الدراسة.

توصلت الدراسة الي النتائج التالية.

- تطبيق الحكومة الإلكترونية جعل معلومات التقارير المالية تأتي في الوقت المناسب.
- تطبيق الحكومة الإلكترونية مكن الوحدة من حفظ المعلومات المحاسبية بصورة الكترونية.
- تطبيق الحكومة الإلكترونية قلل من الوقت المستغرق لتقديم الخدمات وحقق رضا المستفيدين من الخدمات.
- تطبيق الحكومة الإلكترونية جعل معلومات التقارير المالية في الوحدة تتمتع بقدرة تنبؤية عالية بالمستقبل.
- تطبيق الحكومة الإلكترونية جعل معلومات التقارير المالية في الوحدة تتميز بالمرونة وعدم التعقيد.
- تطبيق الحكومة الإلكترونية ساهم في رفع جودة الخدمات المقدمة بالوحدة.
- تطبيق الحكومة الإلكترونية زاد من مستوي تفاعل ومشاركة الجمهور مع الخدمات المقدمة.
- تطبيق الحكومة الإلكترونية عمل علي التخفيض من تكاليف الاتصال وتبادل المعلومات.

توصيات الدراسة.

اوصت الدراسة بالتوصيات التالية.

- زيادة الاهتمام بحفظ السجلات الخاصة بالمعاملات المحاسبية الكترونياً.
- زيادة الاهتمام بتقديم المعلومات المحاسبية بصورة منتظمة بالاستفادة من تطبيق الحكومة الإلكترونية.
- زيادة الاهتمام بتطوير الاجراءات المحاسبية بشكل دوري تماشياً مع التطورات التكنولوجية.
- زيادة الاهتمام بتوسيع قاعدة البيانات لحفظ المعلومات المحاسبية بصورة امنة.
- زيادة الاهتمام بتدريب وتأهيل الكادر البشري لمواكبة التطورات المحاسبية التكنولوجية المتسارعة.
- زيادة الاهتمام بالتوسع في تغطية الخدمات الإلكترونية بالوحدة.
- الاهتمام بوضع قوانين وتشريعات لازمة لتنفيذ الاعمال المحاسبية الالكترونية

المراجع

المراجع باللغة العربية.

1/ عامر، ط، 2007م، *الادارة الالكترونية نماذج معاصرة، دار السحاب للنشر والتوزيع*، د.ط، ص66، الإسكندرية، مصر.

2/ الهوش، أ، 2011م، *الحكومة الالكترونية الواقع والافاق، مجموعة النيل العربية*، د.ط، ص66، القاهرة، مصر.

3/ حجازي، ع، 2008م، *الحكومة الالكترونية بين الواقع والطموح، دار الفكر الجامعي*، د.ط، ص116، الإسكندرية، مصر.

4/ النجار، ف،1997م، *ادارة الانتاج والعمليات والتكنولوجيا*، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، ص28، الاسكندرية، مصر.

5/ فايد، ع، 1997م، *ادارة الانتاج*، مكتبة عين شمس، د.ط، ص80، الاسكندرية، مصر.

6/ الفيومي، م، 1992م، *مقدمة في الحاسبات الالكترونية وتطبيقاتها في النظم المحاسبي*، مؤسسة شباب الجامعة، د.ط، ص17، الاسكندرية، مصر.

7/ عبد اللطيف، ن، 2007م، *نظم المعلومات المحاسبية ومعالجة المعلومات والبرامج الجاهزة*، الدار الجامعية، د.ط، ص20، الاسكندرية، مصر.

8/ حناوي، م، 2001م، *نظم المعلومات المحاسبية*، دار وائل للنشر، د.ط، ص22، عمان، الاردن.

9/ الخالدي، م، 2006م، *التكنولوجيا الالكترونية*، دار كنوز المعرفة، د.ط، ص35، عمان، الاردن.

10/ عياصرة، أ، 2013م، *نظم المعلومات المحاسبية*، مكتبة العربي للنشر والتوزيع، د.ط، ص24، عمان، الاردن.

11/ السامرائي، إ، 2015م، *نظم المعلومات الإدارية*، دار صفاء للنشر والتوزيع، د.ط، ص24، عمان، الاردن.

12/ سلطان، إ، 2000م، *نظم المعلومات الإدارية مدخل إداري*، الدار الجامعية للنشر، د.ط، ص26، الإسكندرية، مصر.

13/ عصيمي، أ، 2011م، *نظم المعلومات المحاسبية مدخل معاصر*، دار المريخ للنشر، د.ط، ص29، الرياض، المملكة العربية السعودية.

14/ حلمي، أ، 2003م، *نظم المعلومات المحاسبية من مدخل تطبيقي معاصر*، دار المناهج للنشر، د.ط، ص17، عمان، الأردن.

15/ بلعجوز، ح، 2013م، *نظام المعلومات المحاسبي ودوره في إتخاذ القرارات الانتاجية*، مؤسسة الثقافة الجامعية، د.ط، ص166، الإسكندرية، مصر.

16/ حنان، ر، 2006م، *النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير*، دار وائل للنشر، ط2، ص22، عمان الأردن.
17/ السيد، س،2009م، *نظم المعلومات المحاسبية*، دار الراية للنشر والتوزيع، د.ط، ص110، عمان الأردن.
18/ ياسين، س،2010م، *الإدارة الالكترونية*، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، د.ط، ص254، عمان الأردن.
19/ الحسني، ص،1998م، *التحليل المالي والمحاسبي*، دار مجدلاوي للنشر، د.ط، ص25، عمان، الأردن.
20/ عامر، ط،2007م، *الإدارة الالكترونية نماذج معاصرة*، دار السحاب للنشر والتوزيع، ط1، ص66، الإسكندرية، مصر.
21/ السلمي، ع، 1995م، *السياسات الإدارية في عصر المعلومات*، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، ص55، القاهرة، مصر.
22/ عيفان، ع، 2009م، *مدى ملائمة الحسابات الختامية في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء*، د.أ، د.ط، ص33، حضرموت، اليمن.
23/ الحوثري، ع، 2002م، *الأسس العلمية لتصميم الأنظمة المحاسبية*، جامعة العلوم والتكنولوجيا، د.ط، ص22، حضرموت، اليمن.
24/ السالمي، ع، 2000م، *تقنيات المعلومات الإدارية*، دار وائل، د.ط، ص370، عمان، الاردن.

25/ السالمي، ع، 2005م، *أساسيات نظم المعلومات الإدارية*، دار المناهج للنشر والتوزيع، د.ط، ص16، عمان، الأردن.
26/ بسيوني، ع، 2010م، *المرجع الشامل في نظم المعلومات الإدارية*، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، د.ط، ص18، القاهرة، مصر.
27/ قاسم، ع، 1998م، *نظم المعلومات المحاسبية والحاسوبية*، دار الثقافة للنشر والتوزيع، د.ط، ص12، عمان، الأردن.
28/ متولي، ع، 2004م، *دور المعلومات المحاسبية في الوفاء باحتياجات رأس المال في مصر والسودان*، مطابع السودان للعملة، د.ط، ص11، الخرطوم، السودان.
29/ إبراهيم، ق، 2003م، *نظام المعلومات المحاسبية*، مطبعة الحدباء للطباعة والنشر، د.ط، ص44، د.م، العراق.
30/ سميث، م، 2014م، *طرق البحث في المحاسبة*، ترجمة، عبيد بن سعد المطيري وشاهر فلاح العرود ومحمد عبد الشكور شحاتة، دار المريخ للنشر، د.ط، ص13، الرياض، المملكة العربية السعودية.
31/ سيكاران، أ، 2006م، *طرق البحث في الإدارة مدخل لبناء المهارات البحثية*، تعريب، إسماعيل علي بسيوني، دار المريخ للنشر والتوزيع، ط4، ص77، الرياض، المملكة العربية السعودية.

32/ تركي، م، 1995م، *تحليل التقارير المالية*، جامعة الملك سعود للنشر، د.ط، ص45، الرياض، المملكة العربية السعودية.

33/ الشيرازي، ع، 1990م، *نظرية المحاسبة*، ذات السلاسل للطباعة والنشر، ط1، ص17، د.م، الكويت.

\ المراجع باللغة الإنجليزية.

1/ Churchill, G.A. (1979) "A paradigm for developing bette measures of marketing constructs", Journal of Marketing Research, Vol.16.No. Two, pp.64-73.

2/ Hair, J. f, Anderson, R.E, Tatham, R.L and Black, w.c. (1998) "Multivariate Data Anal y sis"5th ed, NJ :Prentice-Hall, Inc., p 10.

3/ Eric w, (2005), Linking Citizen Satisfaction with E-government and Trust in Government July 2005, vol, 15, on 3, pp. 371-391 (21): Journal of Public Administration Research and Theory.